

المجلد ٨ العدد ٢ أكتوبر ٢٠٢٤	مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/	الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ - ٢٦٨٢
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg	© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة اسوان - جمهورية مصر العربية

الأثر الضريبي لتقليل عجز الموازنة العامة لمصر - والسودان

The tax impact of reducing the budget deficits of Egypt and Sudan

محمد إمام محمد سليمان (١)* ، محمود حامد محمود عبد الرزاق (٢)، كريمة محمد الصغير (٣)

* المؤلف المختص: باحث بقسم السياسة والاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان

٢ أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي

٣ مدرس الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان

المستخلص:

تناولت الدراسة الإطار العام لكلاً من الأثر الضريبي، وعجز الموازنة العامة للدولة في مصر والسودان باعتبار أن الضرائب من أهم الموارد التي ينعكس بدوره في تقليص عجز الموازنة العامة للدولة، الاستثمار، والإنتاج، والاستهلاك وتناولت الدراسة من استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لربط الجانب النظري لهذه الدراسة بالواقع التطبيقي والوصول الى النتائج والتوصيات قابلة للتطبيق العملي والمتمثل في قياس الأثر الضريبي على حصيلة الإيرادات العامة وانعكاسها على تقليل عجز الموازنة العامة وتوصلت النتائج عرضاً لخصائص مجتمع وعينة الدراسة ونتائج توصيف متغيرات الدراسة ومعاملات الارتباط الخطى الثنائي بين متغيرات الدراسة وكذلك نتائج اختبار فرضيات الدراسة وتناولت عرضاً وتحليلاً لنتائج الدراسة الميدانية والتي تم التوصل إليها من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (22) sass وباستخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها الارتباط بين متغير الدراسة باستخدام معامل الارتباط الخطى لبيرسون والعلاقة بين متغير الضرائب ومتغير الإيرادات العامة لارتباط تطبيق النظام الضريبي والإيرادات العامة وتوصلت النتائج أن العلاقة بينهم علاقة معنوية قوية طردية وبدل ذلك كلما اهتمت الدولة بتطبيق قواعد النظام الضريبي كلما زادت الإيرادات العامة وبالتالي يؤدي ذلك الى تقليل عجز الموازنة العامة والعلاقة بين تطبيق النظام الضريبي وعجز الموازنة العامة توصلت النتائج أن العلاقة بينهم علاقة معنوية قوية سالبة وبدل ذلك كلما زادت الاهتمام بتطبيق قواعد النظام الضريبي كلما أنخفض عجز الموازنة العامة للدولة .

الكلمات المفتاحية: الأثر الضريبي، عجز الموازنة ، الإيرادات

Abstract:

The study addressed the general framework of both the tax impact and the state budget deficit in Egypt and Sudan, considering that taxes are among the most important resources that are reflected in reducing the state's general budget deficit, investment, production, and consumption. The study dealt with the use of appropriate statistical methods to link the theoretical aspect of this study with the applied reality and reach results and recommendations that are applicable to practical application, which is represented in measuring the tax impact on the proceeds. Public revenues and its impact on reducing the general budget deficit

The results included a presentation of the characteristics of the study population and sample, the results of describing the study variables, the binary linear correlation coefficients between the study variables, as well as the results of testing the study hypotheses, and included a presentation and analysis of the results of the field study, which were reached through the use of the statistical program (spss22) Using appropriate statistical analysis tools, the study reached several results, including the correlation between the study variable using Pearson's linear correlation coefficient and the relationship between the tax variable and the public revenue variable due to the connection between the application of the tax system and public revenues. The results reach that the relationship between them is a strong, direct, moral relationship, and this indicates the more the state is interested in implementing the rules of the tax system. The greater public revenues Consequently, this leads to reducing the general budget deficit and the relationship between implementing the tax system and the general budget deficit. The results found that the relationship between them is a strong, negative moral relationship. This indicates that the more interest there is in implementing the rules of the tax system, the lower the state's general budget deficit.

Keywords: Tax impact ,Budget deficit ,Revenue

المقدمة

تسعى دول العالم الى تقليل عجز الموازنة العامة وجعله في الحدود المسموح بها وذلك من خلال جانبي الموازنة العامة (الإيرادات العامة والنفقات العامة) وفيما يتعلق بالنفقات تتخذ الدول إجراءات عديدة من خلال سياساتها المختلفة لخفض الإنفاق الحكومي أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة فتحاول الحكومات تعظيم إيراداتها من مصادرها المختلفة ، وتعد الضرائب من أهم وسائل الإيرادات العامة للدولة وهي الأداة الرئيسية من مصادر الإيرادات العامة للدولة، ولاشك أن الضرائب عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية لأي دولة ، حيث تعتبر السياسة الضريبية مرآة للتوجيهات الاقتصادية والسياسية للدولة أصدرت الدولة قانونا لتمهيد فرض ضريبة موحدة على مجموع الدخل وتتضمن أربع ضرائب هي : ضريبة رؤوس الأموال المنقولة ،ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، ضريبة المرتبات ، وضريبة أرباح المهن الغير تجارية ، مع إلغاء كل الضرائب الإضافية التي فرضت في فترات سابقة لأغراض محددة كضريبة الدفاع والأمن القومي ، وبظهور الحاجة لزيادة موارد الدولة مع تزايد عجز الموازنة العامة نتيجة ارتفاع حجم الدين الخارجي ، وارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي ، شهدت فترة التسعينيات تعديلات على الضرائب المباشرة تعديل قانون الضريبة على الدخل فيما يعرف بنظام الضريبة الموحدة والضرائب غير المباشرة وتعديل قانون ضريبة الاستهلاك الذي صدر سنة 1981 ،والتي حلت محل العديد من الضرائب والإتاوات ، مثل رسوم الإنتاج وذلك للمساهمة في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة وعلى الرغم من اتخاذ هذه الإجراءات لم يتحسن الوضع الاقتصادي وتقليل عجز الموازنة بسبب العديد من العوامل التي تتضمن الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها مصر بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ، والتي أدت الى تناقص الاحتياطي من النقد الأجنبي ، ثم بعد ذلك ظهرت نتائج الخطوات الأولى للإصلاح الضريبي في مصر ، والتي تمثلت في تحسين الإيرادات الضريبية على أثر قانون ضريبة الدخل الجديد التي بدأ تطبيقه في يونيو 2005 والذي خفض سعر الضريبة بنسبة 50% وعلى الرغم من هذا الانخفاض فإن إيرادات ضريبة الدخل ارتفعت بشكل ملحوظ حتى عام 2008 أما حكومات بعد ثورة يناير 2011 فكان هدفها هو زيادة الإيرادات الضريبية وخفض الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية فكان إصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية في سبتمبر 2011 وفي السنوات الأخيرة ، استهدفت الحكومة رفع الحصيلة الضريبية

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة الأساسية في تأثير الضرائب في تقليص عجز الموازنة العامة، والأثر إيجابيا على حصيلة الإيرادات العامة، وحيث تعد الضرائب من أهم مصادر التمويل الرئيسية لتقليص عجز الموازنة العامة وعلى الرغم من الأهمية القصوى للضرائب في زيادة الإيرادات وتقليص عجز الموازنة العامة إلا أنها مازالت تعاني من بعض أوجه القصور التي تؤثر على حصيلتها ومن بينها تعقد الإجراءات وإدارتها ، مما يعكس سلبا على الإيرادات الضريبية ويخلق عجز في الموازنة العامة للدولة .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال الأثر الضريبي لتقليل عجز الموازنة العامة للدولة، حيث تعد من الموارد الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة وخاصة في الدول النامية ونظرا لأهميتها في تمويل النفقات العامة للدولة ودورها في زيادة الإيرادات العامة

فرضية الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة في أن:

للضرائب تأثير إيجابي على تقليل عجز الموازنة العامة للدولة ويتفرع من الهدف الرئيسي مجموعة فرعية تمثلت في

1- تفترض الدراسة أن تطبيق النظام الضريبي وتطبيق قواعدها وتشريعاتها تؤثر في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة.

2- حجم الإيرادات الضريبية تمثل نسبة كبيرة من حجم الإيرادات العامة وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية سوف يساعد في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى اختبار صحة أو عدم صحة الفرضية السابقة الى :

الهدف الرئيسي في تأثير الضرائب في تقليل عجز الموازنة العامة في مصر، تهدف الدراسة الى توسيع الوعاء الضريبي، والعدالة الضريبية وتحديد القصور في تطبيق النظام الضريبي وبالتالي تحديد أثر هذه القصور على الإيرادات العامة وتوضيح أثر الضرائب على الإيرادات العامة وتقليل عجز الموازنة العامة ولتحقيق الهدف يتم دراسة تأثير الضريبة على الإيرادات العامة للدولة، والنموذج الإحصائي

حدود الدراسة:

1- حدود زمنية: خلال الفترة من 2006: 2022

2- حدود موضوعية: الأثر الضريبي - في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة

3- حدود مكانية: مصر - والسودان

منهجية الدراسة: المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي

الأهمية العلمية للبحث:

1- يسهم البحث في تحديد القصور في تطبيق الضريبة وبالتالي تحديد أثر هذا القصور على الإيرادات

2 - المساهمة في تحديد إجراءات واضحة في منظومة الضرائب وبالتالي أثر تطبيق هذه الإجراءات على زيادة الإيرادات العامة للدولة وزيادة الإيرادات يؤدي الى تقليص عجز الموازنة العامة للدولة

أولا: نشأة وتطور ومراحل الضريبة¹

معنى الضرائب لم يكن مفهوما واحدا قبل أن يكن هناك تجمعات بشرية قد نشأت ، فإنه لم تكن هناك أي نوع من الضرائب وعدم وجود أي علاقات بين الناس مشتركة فتكون الفرصة غير مهيأة لوجود

¹ أعدد، حمود القيس ، التشريع الضريبي والمالية العامة ، دار الثقافة للنشر ، عمان ن الأردن 2008

الضرائب ، وبالتالي مع تطور الحياة البشرية واستقرار الجماعات والدول مما أدى إلى ظهور السلطة التي تقوم بتوفير الأمن الداخلي والخارجي وبالتالي ظهرت الضرائب لسد احتياجات الشعوب وكانت السلطة هي الجهة التي تقوم بذلك وتقوم بجمع الضرائب ونلاحظ نشأة الضريبة وظهورها كان خلف وجود الدولة واستقرار شعوب تلك الدول وتطورها ومع تطور الحياة وظهور احتياجات جديدة للإنسان مثل احتياجات اجتماعية ، وسياسية ، واقتصادية ، وقد ساهمت الضرائب في تحقيق التنمية في جميع المجالات سواء في الصحة أو الطرق والكباري أو التعليم أو الزراعة وقد ظهرت أهداف أخرى مثل كيفية جمع متحصلات الضرائب من قبل الحكومة والعمل على زيادة تلك المتحصلات لسداد أو تأدية تلك الالتزامات وتحقيق التنمية في جميع المجالات .

➤ مفهوم الضريبة

ومن المراجعة على مجموعة من القوانين المحاسبية المتعلقة بمفهوم الضريبة وتعريفها فإن كثير من الباحثين كان تركيزهم على اتجاه العصر بمعنى خصم أو استقطاع نقدي تجبره الحكومة على الأشخاص الطبيعيين والاعتياديين لمقدرتهم على التكلفة بطريقة نهائية بلا مقابل بغرض سد الأعباء وتحقيق دخل للدولة .

➤ سمات الضريبة¹

ومن التعريفات السابقة للضرائب بشكل عام يمكن لنا أن نذكر أهم الخصائص للضريبة:

1- تكون الضرائب فريضة نقدية:

عادة كانت تفرض الضرائب على المجتمع في بعض الأحيان على شكل سلع أو حبوب يسدها كل ممول من محصوله ولكن بعد تطور الاقتصاديات العالمية وتوسع الأنشطة ربط ذلك من خلال سداد الضريبة بقيمة أو مبالغ مالية تسدد للدولة.

2- تكون الضريبة فريضة إجبارية:

لا يسمح للممول أو دافعي الضريبة بالاختيار في دفع الضريبة أو برفض السداد وارتبط مفهوم الضريبة أكثر من شكل حيث شرع المشرع طريقة الحساب وطريقة السداد ووقت السداد كما سمح المشرع للدولة بأن يحصل قيمة الضريبة المستحقة طبقاً للتشريعات المطبقة قانونياً في المجتمع بكافة الطرق الإجبارية سواء كانت بالحجز الإداري أو غير ذلك على أموال الممول وإذا وصفنا بأن الضريبة

٣ - تسدد الضريبة بصفه نهائية:

لا يحق للممول استرداد مبلغ الضريبة التي تم دفعها في حالة خضوعه للضريبة المستحقة عليه والتي تم سدادها للخزينة العامة للدولة طالما تم التحصيل وفقاً للقوانين واللوائح.

٤ - تسدد الضريبة بدون الحصول على مقابل مباشر:

ووضحنا سابقاً اختلاف الإتاوة أو الرسم أو الثمن العام وذكرنا أن الضريبة لا تكون بمنفعة خاصة يستفاد بها الممول رغم أن الإتاوة أو الرسم أو الثمن العام يستفيد صاحبها بميزة منفعة خاصة وأن سداد الضريبة

¹ الكعبي رسالة ماجستير الضريبة ودورها في تمويل الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٨

مساهمة منه للدولة للنفقات العامة ومساعدة الدولة في أداء مهامها الأساسية نحو المواطنين من تعليم وصحة وطرق وكباري ولا شرط لوجود منفعة مباشرة للممول مسدد الضريبة بمنعه من استخدام أو التمتع بالخدمات التي تقدمها الدولة من صحة وتعليم ومدارس أو استخدام الطرق والكباري يمكن له أن يحصل على عائد عام أو منفعة عامة من خدمات تقدمها الدولة وتحقق المقصود وهو العائد الخاص .

➤ أهداف الضريبة¹

1- أهداف مالية:

وعادة يكون بتوفير حصيلة ضريبية كافية ودائمة ويكون الاعتماد عليها لسد متطلبات واحتياجات الأزمة لتطوير القطاعات المختلفة في الدولة وتحقيق مزيد من التنمية المطلوبة وذلك مع مراعاة أن الحصيلة الضريبية في أدنى حدودها والعمل على التوسع الأفقي وزيادة ممولين جدد للحفاظ على مقدار الضرائب التي يتم تحصيلها :

2- أهداف اجتماعية:

ويتمثل في :

فإن مبدأ فرض الضريبة الجزء الأكبر منها على أصحاب الدخل المرتفعة فيصرف منها في تغطية النفقات العامة للدولة على البنية التحتية والصحة والتعليم وبذلك إن أصحاب الدخل الضعيفة هم الأكثر استفادة من تلك الخدمات التي تقدمها الدولة لأصحاب الدخل المرتفعة عادة يلجؤون الى التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة وغيرها من الخدمات مدفوعة الأجر ولذلك إعادة توزيع الدخل والثروات بين المواطنين بشكل عادل لتقليل الفجوة بين أصحاب الدخل المرتفعة والضعيفة للحد من الطبقة في المجتمع مما يؤدي إلى الحد من الكراهية بين طبقات المجتمع وفرض ضرائب عالية على نوع من العادات السيئة مثل ،التدخين ،والسلع الترفيهية للحد من العادات السيئة والمضرة للإنسان وغير مرغوبة في المجتمع وبذلك محاولة للتقليل منها قدر

المستطاع في الدول التي تعاني من الزيادة السكانية العالية يتم فرض ضريبة على كل طفل بعد طفلين للأسرة الواحدة لتنظيم النسل في المجتمع وللحد من الكثافة السكانية ويعفى من الضريبة كل طفل في الأسرة للدول التي تشجع على تنظيم النسل.

➤ أنواع الضرائب:²

عادة يلجأ الباحثون في مجال الضرائب إلى تمييز أنواع الضرائب ليسهل دراستها ويمكن تقسيم أنواع الضرائب الى مجموعات وهي كالآتي:

1 : من خلال تعدد الضريبة: وتشمل:

أ- الضريبة الموحدة:

¹ يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٨ ص ٥٣-٥٤
² أحمد الجدد عدى عفاتة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤ ص ١٠-١١

وفى هذا النوع من الضريبة تفرض الدولة نوع واحد فقط من الضرائب لتحقيق من خلاله الأهداف أو المتطلبات اللازمة من الحكومة مثال على ذلك ضريبة القيمة المضافة تكون بنسبة محددة على مشتريات المواطنين والمقيمين دون أن يكون هناك نوع آخر من الضريبة يفرض بشكل خاص.

ب- الضريبة المتعددة:

وفى هذا النوع من الضرائب تفرض أكثر من نوع من الضرائب مثال لذلك فرض ضريبة القيمة المضافة على المؤسسات والشركات وضريبة الدخل على الأرباح الناتجة من الاستثمار وضريبة نسبية وإضافية وضريبة عقارية وكل ضريبة بشكل مستقل فى الدولة.

2-من خلال الوجود والاستعمال:

أ- الضرائب المباشرة:

عادة تتميز الضرائب المباشرة بالشخصية حيث تستطيع أن تحدد شخصية الممول بالنسبة للضرائب المباشرة حيث تصيب شخص الممول وليس تصرفه أو بمعنى آخر هي تصيب دخل الممول وليس تصرفه وأن الضريبة المباشرة عادة تأخذ في حسابها القدرة التكليفية للممول وتوجد بعض الإعفاءات التي تراعى شخصية الممول كما أننا نجد له ملف ضريبي مسجل باسمه فى مصلحة الضرائب بالإضافة أن الضرائب المباشرة لها سعر تصاعدي مع إمكانية وقدرات الممول فى حين أن الضرائب الغير مباشرة عكس ذلك وتعتبر الضرائب المباشرة إذا كان دافع الضريبة لا يستطيع نقل عبئها الى غيره فهو الشخص المقصود بفرضها من قبل المشرع مثل ضريبة الدخل على الأجور والمرتبات ، فهي تُفرض إذا تحقق دخل منها ولا يستطيع الممول نقل عبئها الى شخص آخر .

الضرائب غير المباشرة:

وهي التي يستطيع فيها الممول أو المكلف بسدادها أو نقل عبئها لشخص آخر ويتحملها شخص فى النهاية مثل ضريبة القيمة المضافة يتحملها المستهلك فى النهاية حيث يقوم الممول بسداد الضريبة وتحصيل ما سبق وسداده للضرائب من الأطراف الأخرى

➤ تحديد سعر الضريبة:¹

وهي تكون على عدة أشكال فمنها يكون على أساس نسبة ثابتة ووحيدة من قيمة الدخل الخاضع للضريبة وهو النسبة التي تقطع من (وعائها) سواء كانت مئوية أو مقطوعة، بغض النظر عن حجم الدخل وتسمى بالضريبة النسبية ، أو أنها تفرض بموجب سعر متغير وفقا للشرائح ، بمعنى أن نسبة الضريبة على الفئات الاولى من الدخل ، تكون أقل من النسبة التي تفرض على الفئات المرتفعة وتسمى بالضريبة التصاعدية ونذكر أهم انواع الضريبة التصاعدية

➤ تقدير المادة الخاضعة للضريبة (الدخل الخاضع للضريبة):

يوجد ثلاثة طرق تلجأ إليها الإدارة الضريبية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة، وهي إما عن طريق الإدارة نفسها أو عن طريق الممول نفسه من خلال الإقرار الذي يقدمه المكلف.

¹ جهاد، خصاونة سعيد، المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاتها العلمية الأردن ٢٠٠٠

➤ التقدير عن طريق الإدارة الضريبية (التقدير الإداري) :

التقدير من خلال مصلحة الضرائب يتم عندما لا يقوم الممول بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد المحددة أو تم تقديم الإقرار الضريبي من قبل المكلف ولم تقبله الإدارة أو مصلحة الضرائب مما يؤدي إلى لجوء مصلحة الضرائب إلى العديد من الطرق الأخرى للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة مثل جمع المعلومات والأدلة عن حقيقة دخل المكلف من خلال زيارات ميدانية أو عن طريق التقدير الجزافي وأخذ نسبة معينة من مبيعاته أو عن طريق المظاهر الخارجية للمكلف من خلال مستوى المعيشة أو الممتلكات.

➤ **التقدير من خلال المكلف نفسه:**^١

وهي من أفضل الطرق للكشف أو معرفة إيرادات المكلف خصوصا إذا كانت حسابات المكلف منتظمة ومثبتة في دفاتر ومستندات سليمة إن المكلف ملزم بتقديم الإقرار الضريبي في ميعاده بقوة القانون موضحا فيه حقيقة دخله ومصادره وحالته الاجتماعية وتقوم الإدارة الضريبية بفحص هذا الإقرار ولها الحق في القبول أو الرفض، ومن حق مصلحة الضرائب مناقشة الممول للوصول الى الدخل الحقيقي

➤ **التقدير من خلال الغير (طرف ثالث) :**

وفي هذا الأسلوب أو الحالة يجبر القانون الطرف الثالث بتزويد مصلحة الضرائب بمعلومات عن الدخول التي يتقاضاها المكلف مثل أجور العمال والموظفين التي يحصل عليها نظير عمله في المؤسسة، وإن القانون يجبر صاحب العمل أو سواء قطاع حكومي باستقطاع الضريبة المستحقة على الموظف من الرواتب وتوريده إلى مصلحة الضرائب ومن مصلحة الضرائب إلى الخزانة العامة للدولة.

تعريف الموازنة العامة:

➤ وقد عرف المركز العربي للتطوير الإداري ويعرف الموازنة بأنها تقرير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مقبلة، وهو يمثل الإدارة الرئيسية للسياسة المالية التي تدير عليها الدولة^٢

➤ وأيضا يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة: بأنها مجموعة التقديرات المعتمدة لمصروفات الدولة في خلال السنة المالية القادمة ووسائل تمويل تلك المصروفات^٣

قواعد الموازنة العامة، والعجز في الموازنة العامة:^٤

تمهيد:

عند زيادة النفقات على الإيرادات يحدث عجز في الموازنة العامة ويعرف بالعجز النقدي وتسمى الدول لتغطية هذا العجز أما بالافتراض الداخلي أو الخارجي وهو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات لتغطية النفقات

➤ قواعد الموازنة العامة:

تلتزم الموازنة العامة لعدد من القواعد وتتمثل كالاتي:

^١ أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار النشر، عمان، الأردن، ١٩٩٣

^٢ احمد مراد، المحاسبة العامة، الموازنة، الجمهورية السورية، مطبعة، دمشق

^٣ Adams,H. the Science of Economics , Henry , holt company , N . Y. 1899. P 10

^٤ عناية غازي حسين محمد، المالية والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨

1- القاعدة الأولى: قاعدة سنوية الموازنة العامة:

وتعنى بها أن يكون تقدير الإيرادات المالية العامة والنفقات العامة المالية عن مدة سنة مقبلة وعلى أن يكون إعداد الموازنة لسنة واحدة مقبلة ويجيز هذا المبدأ الخروج عنه لأسباب خاصة، وذلك من الممكن تصدر السلطة التشريعية للموازنة لمدة أقل من سنة، إذا لم تتمكن من اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية الجديدة ، أو يمكن أن تقرر الدولة تعديل بداية السنة المالية لديها ، أو لماذا لم تضع الدولة موازنة أكثر من سنة لتنفيذ مشروعات طويلة المدى ولكن التصديق على الموازنة كل عام من قبل السلطة التشريعية تعتبر ذلك مدة نموذجية لتقدير الإيرادات والنفقات وتبررها عدة أمور أهمها: ¹

إذا كانت المدة الزمنية للموازنة العامة أقل من سنة أو أكثر قد يثير معوقات يصعب حلها إذا كانت المدة أكثر من سنة فإن وقت تنفيذها يصبح بعيداً عن ميعاد تحضيرها مما يجعل عملية تقدير الإيرادات والنفقات شاقة وصعبة وغير متقنة ودقيقة وبعيدة عن الواقع ، وإذا كانت المدة الزمنية للموازنة أقل من سنة فإنه يصعب إعداد الموازنة خلالها لترتيب وتحضير واعتماد البنود ويحتاج إلى وقت كبير وبالتالي يؤدي إلى عدم دقة تقديرات الإيرادات والنفقات الحكومية ، ويؤدي إلى خلق آثار سلبية تضر وتمس النشاط المالي للدولة وبالتالي يعطل ويمنع تحقيق الأهداف المراد تحقيقها من الموازنة العامة للدولة .

➤ مفهوم عجز الموازنة العامة:

يعرف عجز الموازنة العامة عند علماء المالية هو زيادة النفقات عن الإيرادات في الموازنة العامة للدولة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاورات الزيادات المستمرة في النفقات العامة للدولة لأن النفقات عادة هي التي تحدد حجم العجز وطبيعته حيث أن النفقات تميل غالباً إلى الزيادة في مختلف دول العالم، ومن أسباب هذه الزيادة تطور احتياج الحاجات العامة مثل السلع والخدمات مع زيادة السكان ونمو الوظائف الدولية وزيادة مسؤوليتها

نتيجة تدخلها المتزايد في المصالح العامة، وسعيها لتأمين المزيد من السلع والخدمات لدى المجتمع والوفاء بسد الاحتياجات ، وقد لا تستطيع الإيرادات العامة مجارات هذه الزيادة السريعة المستمرة في النفقات العامة ومن هنا يحدث العجز في الموازنات العامة ولذا فالعجز عبارة عن عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية التزايد المستمر في حجم النفقات العامة ²

➤ أنواع العجز في الموازنة العامة للدولة: ³

أنواع عجز الموازنة العامة متعددة الأشكال ومنها كالآتي:

1- النوع الأول: عجز متوقع من قبل السلطة المسؤولة:

عادة يكون عجز يتضمنه قانون الموازنة وتكون بصورة واضحة بداية العام المالي.

2- النوع الثاني: عجز مؤقت:

¹ محمد، حلى مراد، مالية الدولة، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٥٧

² أيمن طة محمد النيل، قياس وتحليل المالية للخصخصة، دار غزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان ، ٢٠٠١

³ حسين راتب يوسف، عجز الموازنة العامة، وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ١٩٩٩

فقد تضع الدولة فى بداية السنة المالية ميزانية متساوية أو متوازنة بتقديرات صحيحة بحيث تتوازن فيها النفقات مع الإيرادات وفق الحالة الاقتصادية المتوقعة أو الحالية إلا أنه عند تنفيذ الموازنة خلال السنة المالية قد يصادف الاقتصاد الوطني ظروف صعبة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي فيؤدي ذلك إلى عدم توازن النفقات مع الإيرادات وعلى مجمل الضريبة وهذا نتيجة تبادل الحالة الاقتصادية أثناء السنة المالية.

➤ تراجع نمو الإيرادات العامة:

عادة لا يمكن القول اعتبار الموازنة العامة فى حالة عجز بسبب الارتفاع الكبير فى الإنفاق العام إذا قبله ارتفاع فى الإيرادات العامة بنفس النسبة، ولكن يظهر العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة أقل من ارتفاع النفقات العامة ويمكن أبرزاً أهم العوامل المتعلقة بقصور وضعف الموارد العامة للدولة وهى :

➤ ضعف الجهد الضريبي:

يعنى ذلك انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية وتتميز بانخفاضها فى الدول النامية بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي وانتشار الاقتصاد الغير رسمي.

➤ التهرب الضريبي:

يؤدى التهرب الضريبي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية، وبالتالي يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل جزء كبير من الإيرادات العامة.

➤ ضعف النظام الضريبي:

بطء النظام الضريبي وعدم مسايرة التطورات العالمية والمحلية وتغير القوانين التشريعية وغياب الكفاءة فى تطبيق النظام الضريبي.

➤ - كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية:

بههدف جذب الاستثمارات الأجنبية، مما أثر سلباً على الموازنة العامة للدولة

➤ معالجة عجز الموازنة العامة للدولة: ¹

فمن دول العالم من ينتهج برنامج نظام الإصلاح الضريبي لمعالجة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة وتطرق دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة للدولة، وكيفية مواجهته وإيجاد أفضل الطرق لحلول المشكلة ، لتمويل الموازنة العامة والتعامل معه ، وتلجأ بعض الدول إلى المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، ومؤسسات مالية دولية أخرى مثل البنك الدولي ، والبنك الإفريقي ، ومؤسسات دولية أخرى لتمويل وسد عجز الموازنة العامة للدولة .

وتسعى كثير من الدول لزيادة إيراداتها الضرورية بفرض ضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحاً فى الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط السليم والمحكم، وتنتهج كثير من دول العالم برنامج الإصلاح والتنمية الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية وتختلف طرق العلاج بحسب طبيعة نظامها المالي وخصائصه ويهدف هذا البرنامج على ترشيد النفقات العامة، وزيادة إيراداتها عن طريق فرض الضرائب ، وتلجأ الدول إلى اتباع أحد السياسات التمويلية لسد العجز .

¹ شعبان فرج ، الحكم الراشد ، مدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر ، منشور كلية العلوم والاقتصاد، جامعة الجزائر ٢٠١٢

➤ سياسة التمويل الداخلي لتغطية عجز الموازنة العامة:

تلجأ الدول النامية لتمويل الزيادة فى الإنفاق الحكومي إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل سد عجز الموازنة العامة للدولة وتعتبر هذه السياسة تمويلاً ضخماً، ويترتب عليه ارتفاع الأسعار وأثار سلبية على الاقتصاد، وأيضاً تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضاً عن طلب القروض من المؤسسات الدولية فى سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات خزينة لتمويل العجز فى الموازنة، ويترتب على هذه السياسة بعض الآثار السلبية مثل زيادة حجم الدين العام الداخلي عندما يكون سعر الفائدة مرتفع.

➤ ترشيد النفقات العامة:

وهو يشمل بالضرورة من الحد من الإسراف فى كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الضرورية الملحة لتحقيق النمو المطلوب فى الاقتصاد الوطني، وهو تطبيق عملي للاستخدام الأمثل فى توزيع الموارد

➤ سياسة التمويل الخارجي لسد عجز الموازنة العامة للدولة:

ويدخل فى سياسة التمويل الخارجي سندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبية واستخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي وتنشيطه من خلال تشجيع الصادرات فى الوقت نفسه، وأيضاً استخدام آليات المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو بتأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض (قروض حكومية رسمية - قروض من المنظمات الرسمية الدولية والبنوك التجارية) أو المحافظة على سعر صرف العملة المحلية فى الحدود المعقول ونلاحظ مثل هذه السياسات تنتهج فى الدول الصناعية ولأىمكن فى أغلب الأحيان أن تتجح فى الدول النامية مثل هذه السياسات ، لأن العبء الذى تتحمله هذه الدول فى سداد القروض على المدى الطويل سيقوق حجم العائدات فى هذه القروض .

➤ التحول الرقمي فى منظومة الضرائب المصرية:¹

تمهيد:

حيث تعد مصر من الدول المتقدمة فى أفريقيا فى تطبيق مشروعات التحول الرقمي والتي تحظى بدعم من القيادة السياسية المصرية لافتاً أن تطبيق منظومة التحول الرقمي يعد من المشروعات الرئيسية للنهوض بالمنظومة المالية بشكل عام ومنظومة الضرائب بشكل خاص مما يحقق فى النهاية أهداف الحكومة المصرية فى حصر الاقتصاد الغير رسمي ويعتبر التحول الرقمي خطوة رئيسية لتطوير منظومة الضرائب ورفع كفاءة الفحص الضريبي مما يسهم فى رفع حصيلة الإيرادات الضريبية ، مما يساعد على تحقيق الأهداف المالية والاجتماعية والاقتصادية ومن استكمال الدولة من مسيرتها التنموية ، وسد الاحتياجات الأساسية للمواطنين مؤكداً أن التحول الرقمي لمنظومة الضرائب نقلة فى التعامل بين القائمين فى منظومة الضرائب والممولين من

ناحية التيسير فى الإجراءات وإدخال الاقتصاد الغير رسمي فى الاقتصاد الرسمي

¹ محمد ، يوسف عبدالرحيم خليفة ، جامعة جنوب الوادي كلية التجارة ، أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي فى دعم حصيلة الإيرادات الضريبية ، المجلة الثالث عشر العدد الثالث يوليو ٢٠٢٢

▪ أهداف تطبيق التحول الرقمي على منظومة الضرائب المصرية:

- يوجد مجموعة من الأهداف الخاصة المرتبطة بتطبيق التحول الرقمي فى منظومة الضرائب ومن أهمها :
- وزارة المالية المصرية 2021
- إنشاء نظام رقمي متكامل ورفع كفاءة المنظومة الضريبية بما يضمن كافة الممولين بشكل أكثر دقة وإرساء دعائم العدالة الضريبية.
 - زيادة حصيلة الضرائب، وضمان استدامة مصادر التمويل فى الموازنة العامة وتقليص عجز الموازنة العامة، والحد من التهرب الضريبي.
 - تحفيز وتشجيع على الاستثمارات من خلال توحيد الإجراءات ومكنتها وتيسيرها على الممولين
 - تقديم خدمات إلكترونية مالية مدعومة بالتكنولوجيا الحديثة والرقمية والمساهمة فى الشمول المالي .
 - زيادة عدد المتحصلات الإيرادات الضريبية والحفاظ على موارد مصلحة الضرائب المصرية، وكشف حالات عدم الالتزام من الممولين، والحد من التهرب الضريبي خاصة فى ظل توجه الحكومة لإصدار الفواتير الإلكترونية
 - نشر ثقافة الوعي الضريبي والالتزام الطوعي وبناء الثقة بين الممولين والمتعاملين وبين منظومة الضرائب المصرية.

مزايا التحول الرقمي فى منظومة الضرائب المصرية:

- مزايا التحول الرقمي عديدة ومتنوعة ليس للجمهور والعملاء فقط إنما للجهات الحكومية والشركات أيضا وأمثلة منها:
- تعزيز رضا الموظفين والعملاء على حد سواء من خلال تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات
 - تحديث طريقة العمل لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية غير الطرق التقليدية
 - الوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور من خلال تمكين المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار فى نطاق أوسع.
 - يتيح التحول الرقمي على تكوين فرق عمل متطورة وتحقيق قيمة تنافسية أعلى من خلال توفير التكلفة والجهد بشكل كبير ويخفض نسبة الأخطاء ويحسن من الكفاءة التشغيلية من العمليات
 - يتيح التحول الرقمي الاستفادة من التقنيات الحديثة لتصبح أكثر أدراكا ومرونة فى العمل، وقدرة التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

تقسيم بيانات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الفترة من 6/2016 حتى 6/2020

جدول رقم (1)

الفترة التالية لتفعيل اليات التحول الرقمي			الفترة السابقة لتفعيل اليات التحول الرقمي			أنواع الضرائب
الحصيلة الإردادية خلال الثلاث سنوات بعد تفعيل اليات التحول الرقمي			الحصيلة الإردادية خلال الثلاث سنوات قبل تفعيل اليات التحول الرقمي			
6/2021	6/2020	6/2019	6/2018	6/2017	6/2016	
145	111	86	61	47	40	ضرائب الشركات
401	364	309	261	184	160	ضريبة القيمة المضافة
418	381	341	307	231	152	الضرائب الأخرى
964	856	736	629	462	352	إجمالي

➤ الإيرادات الضريبية فى جمهورية السودان:

تمهيد:

حيث تمثل الإيرادات الضريبية فى السودان رقماً ليس بالقليل وهى فى المرتبة الثانية فى قائمة الإيرادات العامة للدولة وتعد الضرائب فى السودان من الموارد والمصادر الرئيسية فى خزينة الدولة ، وتستخدم السودان الإيرادات الضريبية مثل الدول الأخرى فى الإنفاق على الخدمات للمنفعة العامة للمجتمع فى صورة مشاريع تعليمية ، وصحة ، وطرق ، ومرافق ، والكثير من المشاريع التنموية ولذلك يعنى زيادة الموارد الضريبة زيادة الخزينة العامة للدولة وبالتالي يزيد الإنفاق على المشاريع الخدمية والتنموية ، وتعمل أيضا زيادة تحصيل

جدول رقم (٢) الأداء الفعلي لبعض أنواع الضرائب (ملايين الجنيهات السودانية)

الأداء الفعلي		البيان
2009	2008	
8655.8	81234	الضرائب
918.2	813	الضرائب على الدخل والارباح ومكاسب رأس المال
12	7278	الضرائب على الملكية
7725.6	3050	الضرائب على السلع والخدمات
3413.8	1231	الضريبة على القيمة المضافة
1159.5	378	رسوم الانتاج
38	240	ضريبة الدمغة
2553.4	2079	الضرائب على التجارة الدولية
17.1	77	الضرائب الأخرى

المصدر: بنك السودان

جدول رقم (٣) يوضح تطور الإيرادات الضريبية والعامة ونسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة خلال الفترة (2001-2018)
القيمة بالمليون جنيه^١:

معدل الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة %	الإيرادات العامة		الإيرادات الضريبية		السنة المالية
	معدل النمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %	القيمة	
68.7%	-	75255	-	51726	2001- 2002
68.8%	%11	83530	%11.14	57486	2002- 2003
67.30%	%15.23	96253	%12.71	64793	2003- 2004
68.30%	%15.18	110864	%16.93	75759	2004- 2005
64.60%	%36.44	151266	%29.07	97779	2005- 2006
63.4%	%19.14	180215	%16.92	114326	2006- 2007
62.%	22.86%	221404	20%	137195	2007- 2008
57.80%	27.60%	282505	%18.97	163222	2008- 2009
63.60%	(5.094)%	268114	%4.46	170494	2009- 2010
%72,4	(1.06)%	265286	%12.66	192072	2010- 2011
68.3%	%14.45	303622	%7.99	207410	2011- 2012
71.7%	%15.38	350322	%21.07	251118	2012- 2013
57%	30.39%	456788	3.65%	260289	2013- 2014
%65,8	%1.85	465241	%17.55	305957	2014- 2015

وأخيرا سوف نتناول الأساليب الإحصائية المناسبة لربط الجانب النظري لهذه الدراسة بالواقع التطبيقي والتوصل إلي نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق العملي والمتمثل في قياس الأثر الضريبي على حصيلة

^١ عطاالله يوسف أغادير ، محمد سعيد أبو الحسن ، المجلة العلمية ، للبحوث والدراسات التجارية المجلة ٣٣، العدد ، ١ ، ٢٠١٩

الإيرادات العامة ، و دور ذلك في تقليص عجز الموازنة العامة في مصر والسودان خلال الفترة من 2006 الى 2021. لذا يقدم هذا الفصل عرضًا لخصائص مجتمع وعينة الدراسة، ونتائج توصيف متغيرات الدراسة ، ومعاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة، وكذلك نتائج اختبار فرضيات الدراسة، حيث يتناول هذا الفصل عرضًا وتحليلًا لنتائج الدراسة الميدانية، والتي تم التوصل إليها من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS (22)، وباستخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة، ومن واقع التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، ويشتمل هذا الفصل على منهجية الدراسة المتبعة وخطواتها بما يتوافق مع أهداف وفروض الدراسة، حيث يتضمن عرض لمجتمع وعينة الدراسة، وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة ، والأدوات المستخدمة لجمع البيانات ، والمعالجة الإحصائية ، واختبار الفرضيات الإحصائية، ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلي الأجزاء التالية:

- منهج وأسلوب الدراسة.
- صياغة فرضيات الدراسة.
- تحديد مجتمع وعينة الدراسة.
- التحقق من صلاحية الاستبيان.
- أساليب التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات.

منهج وأسلوب الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث والإلمام بكل جوانبه، وللإجابة عن التساؤلات واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في بحثنا على المنهج الاستقرائي عن طريق قراءة الأبحاث والدراسات السابقة في مجال عجز الموازنة العامة وكيفية علاجها عن طريق الضرائب، بالإضافة الى المنهج التحليلي الوصفي بهدف تحليل البيانات الرقمية الصادرة من الجهات الرسمية المتمثلة في وزارة المالية.

وكان اعتماد الباحث علي:

صياغة فروض الدراسة: تقوم الدراسة الحالية على ثلاث فرضيات أساسية وذلك كما يلي:

الفرض الأول (ف1) : يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الديمغرافية تؤثر على أبعاد الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرض الثاني (ف2): يوجد تأثير معنوي لتطبيق النظام الضريبي على حصيلة الإيرادات العامة للدولة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرض الثالث (ف3): يوجد تأثير معنوي لتطبيق النظام الضريبي على عجز الموازنة العامة للدولة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

تم الاعتماد على عينة مكونة من 100 موظفًا من القطاعات المختلفة في مصر والسودان بغرض الحصول على البيانات من أجل تحليلها والوصول الى نتائج وتوصيات.

جدول رقم (٤) مقياس ليكرث الخماسي لتوزيع درجة التوافر

مدى المتوسط	القيمة	مستوى الموافقة
1.00 to less than 1.80	1	غير موافق جدا
1.80 to less than 2.60	2	غير موافق
2.60 to less than 3.40	3	محايد
3.40 to less than 4.20	4	موافق
4.20 to 5.00	5	موافق جدا

أيضا يوضح الجدول التالي العلاقة بين تطبيق النظام الضريبي وعجز الموازنة العامة للدولة:

جدول رقم (٥)

القوة	الاتجاه	المعنى	P-Value	Correlation coefficient	المتغيرات	
					٢	١
قوية	سالب	معنوية	0.000	0.791	عجز الموازنة العامة للدولة	تطبيق النظام الضريبي

يوضح الجدول السابق العلاقة بين متغير الضرائب ومتغير عجز الموازنة العامة للدولة، حيث أظهرت النتائج ان العلاقة بينهم علاقة معنوية قوية سالبة. ويدل ذلك على انه كلما زاد الاهتمام بتطبيق النظام الضريبي وقواعده كلما انخفض عجز الموازنة العامة للدولة. اختبارات فرضيات الدراسة:

بعد قياس الارتباط بين متغيرات الدراسة، قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي المناسب لطبيعة وأهداف الدراسة، واختبار الفرضيات، وذلك على النحو التالي:

الفرض الأول (ف١): يوجد تأثير معنوي لتطبيق النظام الضريبي على حصيله الإيرادات العامة للدولة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار مدى تأثير تطبيق النظام الضريبي كمتغير مستقل على الإيرادات العامة للدولة كمتغير تابع. والجدول التالي (ANOVA) يوضح اختبار (F-test) والذي يختبر

معنوية النموذج المستخدم في تقدير الإيرادات العامة للدولة من خلال قياس مدى تطبيق النظام الضريبي في الدولة (المتغير المستقل).

ANOVA جدول رقم (٦)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	52.296	1	52.296	181.583	.000 ^b
Residual	28.240	98	.288		
Total	80.536	99			

Dependent Variable: a. الإيرادات العامة للدولة

Predictors: (Constant), b. تطبيق النظام الضريبي

وبالنظر للجدول السابق، نلاحظ ان قيمة مستوى المعنوية (Sig.) اقل من (0.05) وهذا يدل على جودة النموذج المستخدم والاعتماد عليه في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الإيرادات العامة للدولة) من خلال مدى تطبيق النظام الضريبي في الدولة.

ويعطي الجدول السابق النموذج الذي من خلاله يمكن التنبؤ بقيم المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل، حيث يوضح قيمة معامل الانحدار (0.871) للمتغير المستقل أي مقدار تأثيره على المتغير التابع، كما يوضح الجدول ان هذا التأثير هو تأثير معنوي حيث ان قيمة مستوى المعنوية (Sig.) اقل من (0.05). وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار للنموذج كما يلي:

$$\text{الإيرادات العامة للدولة} = 0.356 + 0.871 (\text{الضرائب})$$

النتائج

- ١- تؤثر الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة خلال الفترة من 2006- 2021 تأثيراً إيجابياً.
- ٢- تم استخدام نموذج إحصائي لقياس أثر الضريبة على تقليص عجز الموازنة العامة للدولة حيث وجد قيمة R Square والتي بلغت (0.626) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الضرائب) له تأثير إيجابي بنسبة 62.6% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (عجز الموازنة العامة للدولة) وهذه النسبة تأثيرها كبير على عجز الموازنة العامة للدولة .
- ٣- تم استخدام الانحدار الخطى البسيط لاختبار مدى تأثير تطبيق النظام الضريبي كمتغير مستقل على الإيرادات العامة للدولة كمتغير تابع وتوصلت نتائج الانحدار الخطى البسيط لاختبار هذا الفرض كلما زادت الإيرادات الضريبية كلما أدى ذلك إلى تقليص عجز الموازنة العامة للدولة. وهذا يعني كلما زاد العمل على تطبيق قواعد النظام الضريبي كلما أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة وتقليص عجز الموازنة العامة للدولة.
- ٤- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المناسب لطبيعة وأهداف واختبار الفرضيات أشارت بوجود تأثير معنوي بين الإيرادات العامة للدولة والإيرادات الضريبية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ وإن قيمة مستوى المعنوية

- (Sig.) أقل من (0.05) وهذا يدل على جودة النموذج المستخدم والاعتماد عليه في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الإيرادات العامة للدولة) من خلال مدى تطبيق النظام الضريبي في الدولة.
- 5- هناك تأثير كبير للإعفاءات الضريبية على عجز الموازنة العامة للدولة.
- 6- عدم توفير خدمات جيدة للممول يزيد من عدم التزامه في سداد الضريبة المستحقة.

التوصيات

- 1- توسيع القاعدة المالية لزيادة الإيرادات العامة وذلك من خلال اتساع الوعاء الضريبي.
- 2- رفع كفاءة وتطوير منظومة الضرائب وتحديث وتطوير نظم المعلومات والتحصيل الإلكتروني.
- 3- ضرورة اعتماد أساليب ونسب ضريبية جديدة وفعالة يمكن من خلالها زيادة الإيرادات الضريبية وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة.
- 4- يراعى توجيه الإيرادات الضريبية للإنفاق على البنية التحتية الأساسية للصحة والتعليم وتحسين الخدمات الحكومية.
- 5- مراعاة البعد الاجتماعي لفئات الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل حيث أنها تمثل شريحة كبيرة من فئات المجتمع المصري.
- 6- توعية الممولين على سداد الضرائب مما يساعد على زيادة الإيرادات الضريبية.
- 7- الالتزام بإتباع الأسس والمبادئ المحاسبية بطريقة سليمة يساعد على الحد من.

المراجع:

- ١- أعاد، حمود القيس، التشريع الضريبي والمالية العامة، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٨
- ٢- الكعبي، رسالة ماجستير الضريبة ودورها في تمويل الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٨
- ٣- يونس، احمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٨
- ٤- أحمد، الجدع عدى عفاتة، دار وائل النشر للتوزيع، عمان ن الأردن، ٢٠٠٤
- ٥- جهاد، سعيد خصاونة، المالية العامة والتشريع الضريبي، الأردن ٢٠٠٠
- ٦- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار النشر عمان، الأردن، ١٩٩٣
- ٧- احمد مراد، المحاسبة العامة، الجمهورية السورية، مطبعة دمشق
- ٨- عناية غازي حسين محمد، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى ١٩٩٨
- ٩- محمد حلمى مراد، مالية الدولة، مطبعة النهضة، القاهرة، مصر، ١٩٥٧
- ١٠- أيمن طه محمد النيل، قياس وتحليل المالية والخصخصة، على الموازنة العامة للسودان، الخرطوم، دار غزة للنشر والتوزيع ٢٠١١
- ١١- حسن راتب يوسف، عجز الموازنة العامة وعلاجه، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٩
- ١٢- شعبان فرج، الحكم الراشد، مدخل حديث لترشيد الأنفاق العام، منشور كلية العلوم والاقتصاد، جامعة الجزائر ٢٠١٢
- ١٣- محمد يوسف عبد الرحيم خليفة، أثر الحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي في دعم حصيلة الإيرادات العامة، المجلة الثالث عشر، العدد الثالث، جامعة جنوب الوادي يوليو ٢٠٢٢
- ١٤- Adams,H. the Science of Economics , Henry , holt company , N . Y . 1899. P 1